قياس وتحليل العوامل المؤثرة في تجارة العراق الخارجية مع ايران في اطار انموذج الجاذبية للمدة (2001-2016) [1]

Measuring and Analyzing The impact Factors in Iraqi Foreign trade with Iran in the framework of gravity model for the period(2001-2016)

أ.د. ناظم عبدالله عبد أ.د. نزار ذياب عساف الباحث بهاء الدين محمد احمد

كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة الفلوجة

المستخلص :

يهدف البحث الى قياس وتحليل العوامل المؤثرة في تجارة العراق الخارجية (استيرادات العراق) باستخدام نموذج الجاذبية مع ايران وذلك للميزة النسبية التي تتمتع بها التدفقات السلعية من ايران تجاه العراق ولما تمثله من ثقل اقتصادي حيث تعتبر ايران من اهم الشركاء التجاريين للعراق ولها حدود مشتركة معهُ ، وذلك للوقوف على محددات التبادل التجاري مع هذه الدولة وتحديد العوامل التي من شانها زيادة حجم التبادل التجاري مع ايران ، والحد من الفجوة بين الصادرات والواردات والخروج من حالة التبعية الاقتصادية. تشير نتائج تقدير النموذج القياسي الى ان متغيرات الجاذبية والمتمثلة بالناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للبلدين العراق وايران وتكاليف النقل والمسافة الاقتصادية تعتبر اهم العوامل المؤثرة على تدفقات السلع الواردة الى العراق من ايران خلال مدة البحث .

الكلمات المفتاحية : *التجارة الخارجية ، الميزان التجاري ، نموذج الجاذبية ،العراق ، ايران*

Abstract:

This study aims at measuring and analyzing the factors effecting the Iraqi foreign trade (imports of Iraq) by using gravity model with Iran due to the relative trait the goods flushes from Iran to Iraq in addition to its economic importance , for it is the most important commercial partners as it boarder Iraq .All that comes to identity the limits of the Iraqi commercial exchange with this state and also to identify the factors which increase the Iraqi commercial exchange with Iran in addition to reduce the gap between imports and exports in order to avoid the economic subordination .

The research came out with the GDP ,transport costs , economic distance had positively or negatively affected the commercial flushes between Iraq and Iran.

Key words : *foreign trade , gravity model, Trade Balance , Iraq ,Iran*

المقدمة :

يعد قطاع التجارة الخارجية القناة التي تربط اقتصاد اي بلد بالاقتصاد العالمي ، وهمزة الوصل بين الدول على اختلاف سياساتها وقوانينها وايديولوجياتها ، ولا استغناء لدولة عن الاخرى الا في حدود ضيقة جدا ، وتأتي اهمية التجارة الخارجية من الدور الذي تلعبه في ما يعرف بالعلاقات الاقتصادية الدولية التي اصبح تأثيرها يطغى على غيرها من اشكال العلاقات الدولية ، فضلا عن الدور الهام الذي تقوم به في الانتاج والدخل القومي والاستهلاك والتكوين الرأسمالي وتوزيع نمط الاستثمارات في الاقتصادات المختلفة.

ويرى العديد من الاقتصاديين ان التجارة الخارجية هي المحرك الاساسي للنمو الاقتصادي وهي مصدر الربح في نظرهم ، وان نشاط التجارة الخارجية هو محصلة لمختلف الانشطة الاقتصادية فهو يؤثر ويتأثر بها وهو المرآة التي تعكس كافة الانشطة الاقتصادية .

[1] ـ البحث مستل من رسالة ماجستير

مشكلة البحث :-

تتمحور مشكلة البحث في الجدل القائم بين الاقتصاديين و المفكرين من خلال النظريات الاقتصادية المختلفة المفسرة للتجارة الخارجية ، واختلاف نتائج الدراسات النظرية والقياسية حول المحددات والعوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية الرئيسية لتدفق المبادلات التجارية بين الدول واثرها وطبيعة العلاقة بينها . فضلاً عن خصوصية الاقتصاد العراقي لما يتمتع به من مقومات وخصائص رئيسية والمتمثلة بالثروات الطبيعية والموارد البشرية والفائض في الميزان التجاري .

اهمية البحث :-

تكمن اهمية البحث من خلال الاهمية النسبية للمبادلات التجارية بين العراق وايران والحصة الكبيرة التي تعود لهذه الدولة من التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية مع العراق ،فضلا عن ارتفاع الاهمية النسبية لقطاع التجارة الخارجية في الناتج المحلي الاجمالي حيث احتلت التجارة الخارجية مكانها المؤثر والحيوي في دائرة النشاط الاقتصادي ، ويعد قياس وتحديد العوامل المؤثرة في تجارة العراق الخارجية عامل مهم من عوامل التنمية الاقتصادية والسبيل لتقليل الفجوة بين الواردات والصادرات وبالتالي تحسين الدخول وفرص العمل .

فرضية البحث :- في ضوء مشكلة البحث وهدفه يمكن صياغة فرضية البحث بالاتي :

تتأثر التجارة الخارجية بين العراق وايران ايجابيا بالناتج المحلي الاجمالي، عدد السكان ، المسافة الاقتصادية، وسلبيا بالمسافة وتكلفة نقل البضائع والسلع مع هذه الدولة.

اهداف البحث : - يهدف البحث الى ما يلي :

1- قياس وتحليل العوامل (المحددات) الرئيسية المؤثرة في تجارة العراق الخارجية مع ايران باستخدام نموذج الجاذبية .
2- تحليل تطور التجارة الخارجية والتوزيع الجغرافي والتعرف على واقع وحجم المبادلات التجارية للعراق مع ايران.
3- ابراز ما يتمتع به الاقتصاد العراقي من امكانيات بشرية وطبيعية واقتصادية تمكنه من تطوير قطاعه التجاري .

منهجية البحث :-

اعتمد البحث على المزج بين المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل واقع العلاقات التجارية بين العراق وايران والعوامل المؤثرة فيها ، والمنهج الكمي القياسي من خلال تطبيق انموذج الجاذبية لقياس وتحليل العوامل المؤثرة في تجارة العراق الخارجية مع ايران بالاعتماد على البرامج الاحصائية (Eviews9,Excel) للتقدير واجراء الاختبارات اللازمة لاستخراج النتائج .

حدود البحث :-

تنحصر حدود البحث الزمانية بالمدة (2001- 2016) اثناء رفع العقوبات الاقتصادية الدولية الشاملة التي فرضتها الامم المتحدة على العراق وزيادة اسعار النفط التي انعكست بشكل ايجابي في سوق العمل وعلى النشاط الاقتصادي وحجم المبادلات التجارية للعراق .اما الحدود المكانية فتتمثل بالعراق وايران .

هيكلية البحث :-

تم تقسيم البحث الى خمسة مباحث قبلها المقدمة ، تناول المبحث الاول الاطار النظري والاقتصادي للتجارة الخارجية فيما تناول المبحث الثاني تحليل اهم المؤشرات الاقتصادية للعراق ،اما المبحث الثالث فتناول تحليل اهم المؤشرات الاقتصادية لإيران فيما تناول المبحث الرابع تطور التبادل التجاري بين العراق وايران اما المبحث الخامس فقد تناول

نتائج قياس وتحليل العوامل المؤثرة في تجارة العراق الخارجية مع ايران باستخدام نموذج الجاذبية ، فضلا عن الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الاول: الاطار النظري الاقتصادي للتجارة الخارجية .

اولا: مفهوم التجارة الخارجية:

تقوم حركة التبادل التجاري الدولي ضمن نظام العلاقات التبادلية الدولية والذي يتصف بالشمولية، ويطلق عليه مصطلح العلاقات الاقتصادية الدولية والتي تعبر بصورتها العمومية عن جميع أوجه النشاط الاقتصادي الذي يتم بين الدول التي تخضع لأنظمة سياسية واجتماعية وثقافية تختلف عن بعضها البعض(**منصور، 2013: 8)**

وهنا يجب النظر الى التبادل الدولي والتمويل الدولي على انها اكبر من مجرد عملية بسيطة لتدفق السلع والموارد التمويلية عبر الدول المختلفة، لانه من خلال فتح الاقتصادات والمجتمعات امام حركة التجارة الدولية ،ومن خلال تفهم وتبني نظرة التوجه للخارج الى باقي دول العالم ، فان الدول النامية مدعوة ليس فقط للانخراط في عمليات النقل الدولي للسلع والخدمات والموارد المالية. لكن مدعوة ايضا الى نقل التكنلوجيا لاحداث تنمية محلية ولاستقطاب انماط من الاستهلاك واحداث اصلاحات وترتيبات مؤسسية جديدة وتغيرات تنظيمية تتوافق مع التطورات الدولية ، فضلا عن ضرورة تطوير النظم الخاصة بالتعليم والصحة والنظم الاجتماعية .**(عبد الحافظ ، 2010 : 27)**

لا يخفى الدور الجوهري الذي تلعبه التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي بتوفيرها احتياجات البلاد من السلع و الخدمات غير المتوفرة عن طريق الاستيراد كما تقوم بتصريف فائض الإنتاج المحلي عن طريق التصدير لذا تحتل التجارة الخارجية مكانة بارزة في النشاط الاقتصادي خصوصا أنها ساعدت كثير من الدول على النمو الاقتصادي ، اما في حالة الانغلاق سوف تتمكن كل دولة في انتاج عدد محدود من المنتجات وستحرم شعوبها من بقية السلع **(الصوص،10:2008)** .

ثانيا:دوافع قيام التجارة الخارجية:

تعتبر المشكلة الاقتصادية او ما يسميها الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية الدافع الرئيسي لقيام التجارة بين الدول المختلفة ، فقد اصبح من المسلمات اليوم عدم قدرة اي دوله مهما كان النظام الاقتصادي والسياسي فيها ان تتبع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن، لان ذلك يعني ان الدولة ستضطر لإنتاج كل احتياجاتها وهذا غير ممكن لان امكانياتها ومواردها الاقتصادية لا تتيح لها ذلك، ومهما يكن ميل اي دولة الى تحقيق هذه السياسة فأنها لا تستطيع ان تعيش في عزلة عن الدول الاخرى ولما كانت الدول كالأفراد ليس بإمكانها ان تنتج كل ما تحتاجه من السلع فان الحاجة تقتضي ان تتخصص في انتاج السلع التي تؤهلها مواردها الطبيعية والاقتصادية لكي تنتجها، ثم تبادلها بمنتجات دول اخرى من غير الممكن انتاجها داخل حدودها او بالإمكان انتاجها ولكن بكلفة اعلى والتي يكون عندها الاستيراد من الخارج مفضلا **(العصار واخرون ،2000 : 16)** .

ويمكن ايجاز اهم الدوافع الرئيسة لقيام التجارة الخارجية بالاتي :

1- وفرة او ندرة الموارد الطبيعية والظروف المناخية 2- تفاوت مستويات الاسعار

3-عنصر العمل والقدرات البشرية . 4- التفاوت في حجم رؤوس الاموال .

المبحث الثاني: تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية في العراق للمدة (2001-2016)

اولا : المكونات القطاعية للناتج المحلي الاجمالي .

يتميز الناتج المحلي الإجمالي في العراق بانخفاض نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية فيه مقابل ارتفاع نسبة مساهمة قطاع النفط ، حيث يلاحظ من الجدول (1) ان القطاع الزراعي بلغت نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي عام 2001 هي (6.8 %) ، وهي نسبة منخفضة مقارنة باحتياجات البلد من المواد الغذائية وبصلاحية الاراضي الزراعية التي يملكها البلد ، ويعود هذا الامر الى ضعف الاهتمام بالقطاع الزراعي وايضا الى هيمنة قطاع النفط على الناتج المحلي ، واستمرت هذه المعدلات بالانخفاض حتى نهاية عام 2003 .

اما بعد هذا العام وخصوصاً في المدة (2007-2011) نجد ان نسبة مساهمة الزراعة اخذت تنخفض بمعدلات عالية ووصلت الى ادنى نسبة لها في عام 2008 اذ بلغت (3.81%) ويعود ذلك الى التغيير الذي طرأ على وضع الاقتصاد العراقي والذي سمح بزيادة الصادرات النفطية دون قيود بعد رفع الحصار نهائياً مما ادى الى ارتفاع نسبة مساهمة النفط مقابل انخفاض نسبة مساهمة الزراعة **(سلمان ، 2015: 39)** . اما مساهمة قطاع الصناعة التحويلية فقد تعرض هذا القطاع الحيوي الى حالة شديدة من الاندثار وتراجع دوره في الانتاج ، ونتيجة لهذه الاسباب فقد استمرت حصته في الناتج بالركود خلال فترة الدراسة حيث بلغت اقل نسبة في 2003 وفي 2005 حيث كانت 1.01%و1.31% على التوالي ، ان هذا الهبوط الشديد في ناتج قطاع الصناعة التحويلية واستمرار ركوده منذ 2003 سببه عوامل منها، الوضع الأمني المتردي وعدم الاستقرار السياسي وضعف تجهيز الطاقة الكهربائية واندثار معامل القطاع العام والتي كانت العمود الفقري الانتاجي لقطاع الصناعة التحويلية بعد ان تحولت الدولة الى اكبر مستثمر في عمليات الانتاج من بداية السبعينات في القرن الماضي **(زيني:2007: 455)** .

كما يتضح ايضاً من الجدول (1) ان قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية ساهم بنسبة (2.41%) في تكوين الناتج المحلي الاجمالي عام 2001 ثم استمر في الزيادة، ووصل اعلى مستوى له عام 2016 عندما بلغت (23.8%) ، وعلى الرغم من ذلك فان ما يلاحظ ان هذه النسبة قليلة اذ بالرغم من التغيير الذي حصل والذي على اثره ازدادت واردات البلاد المالية ، اذ لم تنعكس هذه الزيادة على درجة تطور الخدمات المقدمة من قبل الحكومة بسبب انخفاض نسبة الانجاز للمشاريع والنابع من تلكؤ الشركات المنفذة التي لا تمتلك الخبرة الكافية او المعدات المتطورة فضلاً عن غياب روح المسؤولية وانعدام الخطط التطويرية وانخفاض نسبة التخصيصات لهذه الخدمات مقارنة ببقية النفقات العامة .

الجدول (1)

الاهمية النسبية للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية حسب الانشطة الاقتصادية في الاقتصاد العراقي للمدة (2001-2016)% .

السنة	الزراعة والغابات والصيد	التعدين والمقالع	الصناعة التحويلية	البناء والتشييد	الكهرباء والماء	النقل والاتصالات والخزن	تجارة الجملة والمفرد	البنوك والتأمين	ملكية دور السكن	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية
2001	6.80	74.1	1.47	1.17	0.18	6.09	6.30	0.99	0.49	2.41
2002	8.02	70.4	1.51	1.62	0.19	7.85	6.17	1.16	0.54	2.54
2003	8.30	68.1	1.01	0.73	0.22	7.01	6.33	1.31	0.77	6.22
2004	6.90	56.6	1.75	1.28	0.82	7.05	5.07	5.90	5.31	9.32
2005	5.85	56.4	1.31	3.63	0.80	6.97	5.12	6.41	5.70	7.81
2006	5.80	55.2	1.53	3.59	0.81	7.02	6.61	0.73	7.55	11.16
2007	4.91	52.9	1.62	4.44	0.87	6.55	6.23	1.38	8.33	12.77
2008	3.81	55.2	1.67	4.16	1.16	5.41	5.34	1.52	6.96	14.77
2009	5.19	42.9	2.59	4.28	1.76	6.47	7.83	1.49	9.38	18.11
2010	5.13	45.1	2.25	6.29	1.78	5.79	7.65	1.27	8.16	16.58
2011	4.54	53.0	2.87	4.74	1.57	4.65	6.46	1.28	6.93	13.96
2012	4.10	49.8	2.70	6.00	1.70	5.60	7.70	1.70	6.00	14.70
2013	4.80	46.0	2.30	7.30	1.80	6.60	7.50	1.80	5.90	16.00
2014	4.91	43.9	1.78	7.14	2.19	7.28	7.83	1.29	6.54	17.14
2015	3.90	29.8	1.80	8.75	2.91	10.03	10.07	1.25	9.17	22.32
2016	5.10	30.6	2.20	5.60	2.60	8.10	11.00	1.20	9.80	23.80

المصدر: وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية ، النشرة الاحصائية السنوية ،أعداد متفرقة.

ثانيا : الرقم القياسي لأسعار المستهلك .

ان الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو مؤشر يقيس معدل التغير عبر الزمن في اسعار السلع والخدمات التي يقتنيها المستهلك ، حيث ان هذه التغيرات تؤثر على القوة الشرائية الحقيقة لدخول المستهلكين وعلى رفاهيتهم **(وزارة التخطيط ، 2015: 6)** ولقد شهد العراق قبل 2003 ارتفاعا ملحوظا في مستويات الاسعار حيث ارتفعت معدلات التضخم وبلغت مستويات عالية جدا ،وكان وراء ذلك العديد من العوامل ، تتعلق بالنواحي النقدية والمالية مثل اضطراب اسعار الصرف والاختلال الهيكلي بين العرض الكلي والطلب الكلي بسبب انخفاض الانتاج المحلي وعدم قدرته على تلبية الطلب المتزايد وارتفاع اسعار السلع المستوردة وكذلك زيادة عرض النقد وعدم وجود سياسة مالية تشجع الاستثمار داخل القطر ،ومن خلال الجدول (2) يتبين ارتفاع معدل التضخم خلال المدة (2003-2007) بسبب سياسة الانفاق غير الرشيد التي كانت تتبعه الحكومة والتي تتمثل ببرامج التوظيف غير المنتج ولتمويل النفقات الجارية للحكومة حيث شكل معدل الانفاق الاستهلاكي نسبة كبيرة من هيكل الانفاق العام ، وادت هذه السياسة الى تعاظم الطلب ، وقصور القطاعات الانتاجية في مجال النشاط الزراعي والصناعي عن تلبية او خلق عرض سلعي مكافئ لهذا الطلب الكلي ، وادى هذا الى تحرك الاسعار تدريجيا ،وقد بلغ اعلى معدل له في عام 2006 بنسبة (53.2%) ويرجع السبب في ذلك الى رفع اسعار المشتقات النفطية ، الا ان معدلات التضخم قد اخذت بالانخفاض في السنوات التي تلت عام 2006

لتصل الى (1.48-%) عام 2016 وهذا بسبب توفر المشتقات النفطية وانخفاض اسعارها كما يعود ايضا الى تحسن سعر صرف العملة الوطنية بالإضافة الى عدم وجود رسوم كمركية تؤثر على السلع المستوردة **(ياس ،2013: 55)**

الجدول (2)

تطور الارقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدل التضخم في العراق للمدة (2001 -2016)

(2007=100)

السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التغير السنوي % (التضخم)
2001	18.02	16.4
2002	21.5	19.3
2003	28.7	33.6
2004	36.4	27.0
2005	49.9	37.0
2006	76.4	53.2
2007	100.0	30.8
2008	112.7	12.7
2009	122.1	8.3
2010	125.1	2.5
2011	132.1	5.6
2012	140.1	6.1
2013	142.7	1.9
2014	145.9	2.2
2015	148.0	1.4
2016	145.8	-1.48

المصدر : وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء، نشرة تطور الرقم القياسي لاسعار المستهلك والارقام القياسية للمواد الغذائية والايجار في العراق للمدة (2001-2016) .

- احتسب معدل التغير السنوي من قبل الباحث وفق الصيغة :

معدل التغير السنوي =(القيمة في السنة الحاليةt – القيمة في السنة السابقةt-1)/القيمة في السنة السابقةt-1 *100

ثالثا :الميزان التجاري العراقي.

يعبر الميزان التجاري العراقي عن الفرق ما بين قيمة صادراته وقيمة الاستيرادات اذ يشكل محورا فاعلا ضمن هيكل ميزان المدفوعات من خلال تأثيره على الاقتصاد العراقي ، ففي عام 2001 و 2002سجل الميزان التجاري العراقي فائضا ويرجع السبب الى تطبيق مذكرة التفاهم للأمم المتحدة والذي سمح بتصدير النفط العراقي مقابل شراء المواد الغذائية والمستلزمات الطبية ومواد يمكن استخدامها في اعادة بناء جزء من مرافق الخدمات العامة في العراق ، اما بعد عام 2003 نتيجة الاحتلال الامريكي وارتفاع القدرة الشرائية التي ادت الى ارتفاع الطلب الخاص وارتفاع الطلب العام حيث يتضح لنا ان الطلب الكلي المتمثل بالطلب الخاص والعام قد ارتفع مما سبب الى زيادة الطلب الكلي الامر الذي انعكس ايجابيا على زيادة الاستيرادات كون الجهاز الانتاجي العراقي ضعيف وغير قادر على سد الطلب المحلي المرتفع بالاضافة الى عدم الاستقرار الامني كل ذلك ادى الى حدوث عجز في الميزان التجاري في عام 2003 و 2004حيث

سجل عجزا بمقدار (222.4)مليون دولار و(3492.0)مليون دولار على التوالي، اما خلال الفترة (2005-2016) سجل الميزان التجاري فائضا ايجابيا(**بريهي وكشيش ،2017: 325**)،

الجدول (3)

الميزان التجاري في العراق للمدة (2001- 2016)

السنوات	الصادرات (مليون دولار)	الاستيرادات (مليون دولار)	الميزان التجاري (مليون دولار)
2001	12372	11152	1220.0
2002	10236	7742.4	2493.6
2003	9711.1	9933.5	-222.4
2004	17810	21302	-3492.0
2005	23697	20002	3695.0
2006	30529	18708	11821.0
2007	39590	18289	21301.0
2008	63726	30171	33555.0
2009	39782	32673	7109.0
2010	51764	37328	14436.0
2011	79681	40633	39048.0
2012	94209	50155	44054.0
2013	89769	49977	39792.0
2014	83981	45200	38781.0
2015	51328	40809	10519.0
2016	40759	29138	11621.0

المصدر : البنك المركزي العراقي،المديرية العامة للاحصاء والابحاث ،نشرات احصائية متفرقة للسنوات (2001- 2016).

رابعا: درجة الانكشاف الاقتصادي ونصيب الفرد من التجارة الخارجية في العراق :

تعرف درجة الانكشاف الاقتصادي بأنها مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأي دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد لهذه الدولة، وتتأتى أهمية هذا المؤشر في أنه يبين لنا مدى مساهمة التجارة الخارجية (الاستيراد والتصدير) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وعليه فكلما كان هذا المؤشر مرتفعاً دل ذلك على اعتماد الدولة وبشكل كبير على العالم الخارجي(التجارة الدولية) ، الامر الذي يجعل اقتصادها أكثر تعرضاً للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة تبعية (انكشاف) للعالم الخارجي. ويمكن احتساب درجة الانكشاف الاقتصادي من خلال الصيغة الاتية (**رشيد،2015 :43**) .

درجة الانكشاف الاقتصادي =(الصادرات+ الاستيرادات)/ (الناتج المحلي الإجمالي)*100

اما نصيب الفرد من التجارة الخارجية =(قيمة الصادرات+ قيمة الاستيرادات)/ (عدد السكان)

الجدول (4)

درجة الانكشاف الاقتصادي ونصيب الفرد العراقي من التجارة الخارجية للمدة (2001–2016)

السنوات	الصادرات (مليون دولار)	الاستيرادات (مليون دولار)	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)	درجة الانكشاف الاقتصادي% *	عدد السكان (نسمة)	نصيب الفرد من التجارة الخارجية (دولار) *
2001	12372	11152	21417.16	109.837	23565413	998.2
2002	10236	7742.4	20962.15	85.766	24251649	741.3
2003	9711.1	9933.5	15281.92	128.548	24939299	787.7
2004	17810	21302	36638.24	106.752	25627626	1526.2
2005	23697	20002	49954.89	87.478	26316609	1660.5
2006	30529	18708	64805.39	75.976	27008426	1823.0
2007	39590	18289	87968.28	65.794	27697912	2089.7
2008	63726	30171	130528.70	71.936	28390433	3307.3
2009	39782	32673	110527.20	65.554	29111417	2488.9
2010	51764	37328	138516.70	64.318	29894652	2980.2
2011	79681	40633	181711.60	66.210	30762701	3911.0
2012	94209	50155	206184.50	70.016	31727053	4550.2
2013	89769	49977	222067.80	62.929	32776571	4263.6
2014	83981	45200	219456.70	58.864	33883145	3812.5
2015	51328	40809	166701.00	55.270	35006080	2632.0
2016	40759	29138	154146.20	45.344	36115649	1935.4

المصدر : البنك المركزي العراقي ،المديرية العامة للاحصاء والابحاث ،النشرات السنوية (2001–2016)

*: احتسب من قبل الباحث .

من خلال الجدول(4) يتبين ان درجة الانكشاف الاقتصادي في 2001 بلغ ما نسبتة 109.8% حيث ان ارتفاع نسبة هذا المؤشر يعكس زيادة الصادرات والاستيرادات وهذا يعني زيادة تبعية الاقتصاد الوطني الى العالم الخارجي ، وفي عام 2003 بلغت درجة الانكشاف الاقتصادي اعلى قيمة لها خلال مدة البحث

حيث بلغت 128.548% نتيجة لاحتلال العراق في هذا العام وما لهُ من اثار سلبية على الاقتصاد العراقي، ثم اخذت درجة الانكشاف الاقتصادي بالانخفاض لتبلغ اقل قيمة لها في 2016 بنسبة 45.3% مما يعني زيادة قيمة الناتج المحلي الاجمالي في العراق وان اجمالي الصادرات والاستيرادات تشكل نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الاجمالي في العراق (**معلة ،2014 : 11**) . كما يستدل من الجدول (4) مدى مساهمة التجارة الخارجية في حياة الفرد العراقي حيث تراوح نصيب الفرد من التجارة الخارجية بين (741 دولار) في عام 2002 و(4550دولار) في عام 2012 نتيجة لانتعاش اسعار النفط في هذا العام، وبلغ متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية في العراق (2469 دولار) للمدة (2001–2016) مما يؤشر ارتباط ومساهمة التجارة الخارجية في الحياة الاقتصادية للفرد العراقي .

المبحث الثالث : تحليل مؤشرات الاقتصاد الايراني

اولا : :تطور الناتج المحلي الاجمالي .

يشير مصطلح الناتج المحلي الإجمالي الى قيمة السلع والخدمات النهائية التي تنتج داخل حدود الدولة خلال فترة زمنية معينة غالبا تكون سنة .

من ملاحظة الجدول (5) يتبين لنا ان الناتج المحلي الاجمالي في نمو مضطرد ، ويمكن ملاحظة كل من عام 2011 وعام 2016 كأعلى قيم على طول السلسلة الزمنية المدروسة وهذا يرجع بسبب موازنة عام 2011 والتي هي اعلى موازنة اذ بلغت نحو 500 مليار دولار على اساس سعر البرميل من النفط 80 دولار وبزيادة مقدارها 45 % عن موازنة السنة السابقة ، وهذا ادى الى زيادة النشاط الصناعي بشكل منضور ويمكن تأكيد ذلك من خلال النظر الى مساهمة القطاع الصناعي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي وقد كان للاجراءات التي تبنتها الحكومة الايرانية عند فرض العقوبات الاقتصادية الدولية عليها وهذا ما انعكس سلبا على سلوك الناتج المحلي الاجمالي في المدة التي تلت 2012. ومن خلال النظر الى معدلات التغير السنوية نلاحظ تذبذبها حيث بلغ اعلى معدل تغير في عام 2016 حيث بلغ (13.4)% بينما اقل معدل تغير كان في عام 2012 والذي بلغ (-7.4)% .

ان نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال السنوات الاولى من سنوات السلسلة الزمنية كان نتيجة لعدة اسباب لعل اهمها هو ارتفاع اسعار النفط والذي يعتبر من القطاعات المهمة في تكوين الناتج المحلي اضافة الى زيادة عدد السكان والذي ينعكس في زيادة عناصر الانتاج (عنصر العمل) وقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي الايراني اقصى مستوى له في عام 2011 ثم اخذ بالانخفاض التدريجي ليصل الى مستوى منخفض في 2015 وسبب هذا الانخفاض هو العقوبات الاقتصادية الدولية على ايران والتي انعكست في قلة الواردات المالية من النفط اضافة الى تقييد الصادرات الايرانية بكل انواعها (فارس ،2015: 162) .ويوضح الجدول (5) تطور الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد الايراني ونسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية فيه للمدة (2001-2016) .

الجدول(5)

تطور الناتج المحلي الاجمالي الايراني بالأسعار الثابتة ونسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية فيه للمدة (2001-2016)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار)	معدل التغير السنوي للناتج المحلي الاجمالي %	مساهمة الخدمات كنسبة من الناتج المحلي%	مساهمة الزراعة كنسبة من الناتج%	مساهمة الصناعة كنسبة من الناتج المحلي%
2001	316689	-	51.3	4.7	44.0
2002	342273	8.1	46.1	8.5	45.4
2003	371843	8.6	46.9	6.1	47.0
2004	387969	4.3	45.4	4.8	49.8
2005	400345	3.2	44.7	5.7	49.6
2006	420361	5.0	45.6	6.1	48.3
2007	454645	8.2	44.8	4.2	51.0
2008	455785	0.3	46.3	1.7	52.0
2009	460377	1.0	49.5	4.6	45.9
2010	487069	5.8	48.8	5.3	45.9
2011	499956	2.6	46.3	7.1	46.6

2012	462736	-7.4	48.6	2.7	48.7
2013	461838	-0.2	46.8	4.5	48.7
2014	483098	4.6	49.4	1.9	48.7
2015	476718	-1.3	55.2	10.6	34.2
2016	540581	13.4	55.1	9.8	35.1

المصدر : مجموعة البنك الدولي http://www.albankaldawli.org

كما يستدل من الجدول (5) ان قطاع الخدمات هو القطاع الاكبر من حيث مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي حيث تتراوح النسبة بين (44.7 –55.2)%او من خلال استيعابه لأكبر عدد من القوى العاملة.

كما يعتبر القطاع الصناعي من القطاعات الرئيسة في الاقتصاد الايراني من خلال مساهمته في بنود الناتج المحلي الاجمالي والاهمية النسبية التي يتميز بها اذا ما قورن بباقي القطاعات الاقتصادية الاخرى وهذا ما يوضحه الجدول اعلاه ، الا انه يلاحظ تراجع سير المؤشر بعد 2014 وقد يكون سبب ذلك سياسة حماية الصناعة الوطنية والتقييد الاقتصادي الذي ادى الى تراجع قيم القطاع الصناعي وباقي القطاعات الاقتصادية كلا حسب الاهمية النسبية للمساهمة في بنود الناتج المحلي الاجمالي الايراني .

اما بالنسبة للقطاع الزراعي فان نسبة مساهمته منخفضة اذا ما قورنت بنسب مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى والتي من بينها القطاع الصناعي (**هاشم ،2012 : 120**) .

ثانيا :السكان وتوزيع الموارد البشرية :

ترتبط عملية التطور الاقتصادي بدرجة كبيرة بتوزيع واعادة توزيع عنصر العمل بين قطاعات الاقتصاد القومي من جهة وداخل كل قطاع من القطاعات من جهة أخرى بالاتجاه الذي يضمن التطور المتوازن للنشاطات الاقتصادية كافة ، وتشير تقديرات السكان في ايران الى ان عددهم قد بلغ تقريبا (67) مليون نسمة في عام 2001 ثم اخذ هذا العدد بالتزايد بمعدل نمو سنوي بلغ 1.2% تقريبا ليصل الى اعلى مستوى له (80) مليون نسمة في عام 2016 (**عبد الرضا ،2000 : 59**). والجدول (6) يوضح معدلات النمو السكاني والبطالة ونسبة العاملين في القطاعات الاقتصادية في ايران للمدة (2001–2016).

الجدول (6)

تطور عدد سكان ايران وتوزيع القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية للمدة (2001–2016)

السنة	عدد السكان (نسمة)	معدل النمو السنوي%	معدل البطالة%	نسبة العاملون في قطاع الصناعة%	نسبة العاملون في قطاع الزراعة%	نسبة العاملون في قطاع الخدمات%
2001	67094414	1.44	12.3	32.2	23.8	44.0
2002	67983330	1.31	12.8	31.7	24.9	43.4
2003	68812713	1.22	12.1	31.7	25.1	43.2
2004	69617100	1.16	10.3	31.3	25.2	43.5
2005	70421811	1.14	12.1	30.3	24.8	44.9
2006	71227880	1.13	11.3	31.7	23.3	45.0
2007	72031103	1.12	10.6	32.0	23.0	45.0
2008	72845542	1.12	10.5	32.2	21.3	46.5
2009	73687565	1.14	12.0	31.7	21.1	47.2

2010	74567511	1.18	13.5	32.2	19.3	48.5
2011	75491582	1.23	12.3	32.5	19.1	48.4
2012	76453574	1.26	12.1	34.5	18.5	47.0
2013	77435384	1.27	10.3	34.0	17.8	48.2
2014	78411092	1.25	10.6	33.7	16.9	49.4
2015	79360487	1.20	11.1	32.5	17.5	50.0
2016	80277428	1.15	11.3	32.5	17.0	50.5

المصدر : مجموعة البنك الدولي http://www.albankaldawli.org

فقد بلغت نسبة القوى العاملة في الزراعة اقصى قيمة لها في عامي 2003 و 2004 بنسبة بلغت 25 % ثم تناقصت هذه النسبة الى اقل مستوى لها في عام 2014 بسبب الهجرة من الريف الى المدينة وانتقال القوى العاملة الفائضة في الزراعة الى الصناعة والتي بلغت 16.9% .

اما في قطاع الصناعة فان نسبة القوى العاملة مرتفعة نسبيا مقارنة بالقطاع الزراعي حيث تراوحت هذه النسبة بين (30.3-34.5) % خلال مدة البحث وهي نسبة معقولة اذا ما قورنت بالدول النامية المجاورة ، كما يلاحظ ارتفاع نسبة القوى العاملة في قطاع الخدمات حيث ارتفعت هذه النسبة من 44 % في عام 2001 لتصل الى اعلى مستوى لها عام 2016 بنسبة بلغت 50.5 % من مجموع القوى العاملة ، كما ويستدل من الجدول(6) ان معدل البطالة في ايران بلغ اقل مستوى له 10.3% في عام 2004 بينما بلغ اقصى مستوى له في عام 2010 بمعدل 13.5% من القوى العاملة

المبحث الرابع : تطور التبادل التجاري العراقي الايراني.

ان تطور العلاقات العراقية – الايرانية ينعكس في رغبة كل منهما في بناء علاقات تجارية اكثر تكاملا وان ما يعكس هذه الرغبة تقارب ديني وجغرافي خاصة وان كل منهما عضواً في اوبك ويمتلكان موارد تؤهلهما لتعاون مشترك افضل للمستقبل ، ان العوامل المشتركة بين البلدين سواء كانت دينية او ثقافية او عرقية وتاريخية قد مكنت البلدين من تعميق تعاونهما وتوثيق الروابط بينهما ، الامر الذي ادى الى تعدد قطاعات التعاون بين البلدين من تبادل السلع والخدمات مرورا بالسياحة والتعاون في مجال الوقود والطاقة الكهربائية (**الشجيري ، 2015: 314**) ، والجدول (7) يبين تطور استيرادات و صادرات العراق من والى ايران خلال مدة البحث.

الجدول(7)

تطور استيرادات وصادرات العراق من والى ايران للمدة (2001-2016)

السنة	الصادرات (مليون دولار)	معدل التغير السنوي للصادرات%	نسبة الصادرات الى ايران من الصادرات العراقية%	الاستيرادات (مليون دولار)	معدل التغير السنوي للاستيرادات%	نسبة الاستيرادات من ايران الى الاستيرادات العراقية%
2001	23	-	0.1859	145.0	-	1.3002
2002	18	-21.7	0.1758	218.0	50.3	2.8156
2003	96	433.3	0.9885	588.4	169.9	5.9233
2004	25	-73.9	0.1403	369.0	-37.2	1.7322
2005	134	436.0	0.5654	1,233.7	234.3	6.1678
2006	35	-73.8	0.1146	1,718.4	39.2	9.1853
2007	92	162.8	0.2323	1,841.9	7.1	10.0710
2008	67	-27.1	0.1051	4,118.8	123.6	13.6515
2009	63	-5.9	0.1583	4,559.9	10.7	13.9561

2010	46	-26.9	0.0888	4,538.6	-0.4	12.1587
2011	124	169.5	0.1556	4,735.0	4.3	11.6530
2012	83	-33.1	0.0881	5,678.4	19.9	11.3217
2013	68	-18.1	0.0757	5,257.0	-7.4	10.5188
2014	60	-11.7	0.0714	6,182.0	17.5	13.6769
2015	50	-16.6	0.0974	6,206.0	0.3	15.2074
2016	55	10.0	0.1349	5,959.0	-3.9	20.4509
المدة		معدل النمو المركب %				
(2001-2016)		الصادرات	4.56	الاستيرادات		24.64

المصدر:

- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الحسابات القومية .

- وزارة التجارة ، دائرة العلاقات الاقتصادية التجارية

من خلال الجدول (7) نجد ان قيمة الاستيرادات العراقية من ايران قد ارتفعت من 145 مليون دولار في عام 2001 الى 5,959 مليون دولار في عام 2016، وان اعلى معدل تغير سنوي لاستيرادات العراق من ايران خلال مدة البحث كان في عام 2005 حيث بلغ (234.3%) بينما بلغ اقل معدل تغير سنوي لاستيرادات العراق من ايران في عام 2004 حيث بلغ (-37.2 %) ، كما يستدل من الجدول ان نسبة الاستيرادات العراقية من ايران الى أجمالي الاستيرادات العراقية حققت اقل نسبة في عام 2001 حيث بلغت (1.3%)، في حين حققت اعلى قيمة لها في عام 2016 اذ بلغت (20.45%) ، هذا وقد حققت الاستيرادات العراقية من ايران معدل نمو مركباً خلال المدة (2001-2016) بلغ (24.64%) ويمكن القول ان هناك عدة عوامل تؤثر في قيمة الاستيرادات منها الظروف السياسية ، اسعار النفط ، العقوبات الاقتصادية، بالإضافة الى الظروف الامنية الداخلية .

اما صادرات العراق الى ايران فقد بلغت 23 مليون دولار في عام 2001 ثم اخذت بالتذبذب خلال مدة البحث لتصل الى اعلى قيمة لها في عام 2005 اذ بلغت 134 مليون دولار الا انها انخفضت بعد عام 2013 لتصل في عام 2016 الى 55 مليون دولار ، ان اعلى معدل تغير سنوي لصادرات العراق الى ايران خلال مدة البحث كان في عام 2005 حيث بلغ (436%) بينما كان اقل معدل تغير سنوي لصادرات العراق الى ايران في عام 2004 حيث بلغ (-73.9 %) . كما يستدل من الجدول ان نسبة صادرات العراق الى ايران الى إجمالي الصادرات العراقية حققت اقل نسبة في عام 2014 حيث بلغت (0.071%) ، في حين حققت اعلى نسبة لها في عام 2003 حيث بلغت 0.98% من اجمالي صادرات العراق، وقد حققت الصادرات العراقية الى ايران معدل نمو مركباً خلال المدة (2001-2016) بلغ (4.56%) ، والشكل (1) ادناه يبين الفجوة الكبيرة بين صادرات العراق واستيراداته من ايران للمدة (2001-2016).

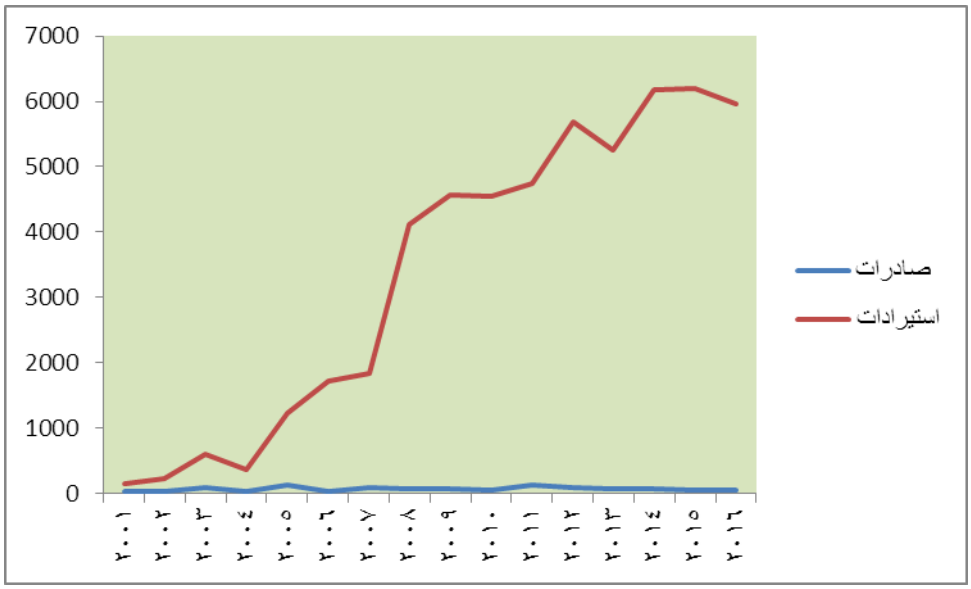

الشكل (1) : تطور الصادرات والاستيرادات بين العراق و ايران خلال المدة (2001-2016)

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7)

المبحث الخامس: نتائج قياس وتحليل العوامل المؤثرة في تجارة العراق الخارجية مع ايران في اطار نموذج الجاذبية .

اولا : مفهوم نموذج الجاذبية .

يحظى نموذج الجاذبية بأهمية كبيرة في الاقتصاد الدولي وخاصة مع نمو وتزايد التكتلات الاقتصادية الدولية ، وقد تم استخدامه من قبل العديد من الدول في تقدير حجم وارداتها حيث كانت تفرض نوعا من الرقابة على الواردات، هذا ويعد نموذج الجاذبية نموذجا شائعا في التحليل الاحصائي وفي قياس التدفقات الثنائية بين منطقتين جغرافيتين (**العبادلة ، 2015: 44**)، وقد وضع نيوتن قانون الجاذبية في الفيزياء حول قوى الجذب بين جسمين ، ومضمون هذا القانون هو ان قوة التجاذب او الجذب بين اثنين من الاجسام ذات الكتلتين m1، m2 على التوالي تتناسب طرديا مع حاصل ضرب كتلتيهما و عكسيا مع مربع المسافة التي بينهما (**رشيدات واخرون ، 2010: 749**) ويمكن التعبير عن القانون وفق الصيغة الاتية :

$$F = G \times \frac{M_1 \times M_2}{D^2} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots 1$$

حيث ان :

F: قوة التجاذب بين جسمين M1: كتلة الجسم الاول .

M2: كتلة الجسم الثاني . D: المسافة بين الجسمين . G :ثابت التجاذب.

وفي نموذج الجاذبية في اطار التجارة الخارجية (يتزايد حجم التجارة بين اي بلدين مع حاصل ضرب ناتجيهما المحلي الاجمالي ويتناقص مع البعد الجغرافي بينهما) حيث سنحاول فحص مدى انطباق دراسة الحالة هنا مع هذه النظرية، والفكرة التي يتضمنها النموذج ايضا هي ان البلدان ذات الحجم الكبير تميل للتجارة وفق انماط غير مقيدة او كاملة، بينما تمثل المسافة تقريب لكلفة النقل وسوف تعمل على خفض التجارة الثنائية بين البلدين، وبشكل عام ان البلدان الغنية حسب منطق النموذج والنظريات التي يستند اليها تميل الى تحقيق حجم اكبر من التجارة الدولية بأي

مستوى من الناتج المحلي الاجمالي، بالإضافة الى ما تقدم يحتوي النموذج على عدد من المتغيرات من النوع الوصفي للتعبير عن العوامل المختلفة التي قد تؤثر على قيم كلف التبادل التجاري على سبيل المثال، الحدود المشتركة واللغة او العضوية في اتحاد كمركي او ما شابه ذلك من الاتفاقات التجارية والتي يمكن في حالات معينة ان تخفض من الكلف اعلاه وتدعم التجارة الثنائية (**مصحب ، 2006: 95**) .

ثانيا: توصيف النموذج القياسي للجاذبية .

يقصد به صياغة العلاقات الاقتصادية بين العوامل المؤثرة في تجارة العراق الخارجية في صورة رياضية من اجل قياس معاملاتها باستخدام الطرق القياسية، وبعد تقدير واختبار ثلاثة نماذج مقترحة في تحديد متغيرات نموذج الجاذبية المفسرة للتدفقات التجارية بين العراق وايران وقع اختيارنا على النموذج الثالث لأسباب احصائية (تتعلق بمعنوية اغلب المؤشرات) واقتصادية (نتائج التقدير تتفق ومنطق النظرية الاقتصادية) وقياسية (تتعلق بخلو النموذج من المشاكل القياسية)، والذي شمل على عدة متغيرات أساسية اعتمادا على نموذج الجاذبية التقليدي والمتمثلة بالناتج المحلي الاجمالي للدولتين المصدرة والمستوردة وعدد السكان للدولتين بالإضافة الى تكاليف النقل والمسافة الاقتصادية ،عليه سيأخذ نموذجنا المقترح الصيغة القياسية الاتية .

$$M_{ij} = C + B_1 Y_{it} + B_2 Y_{jt} + B_3 D_{ijt} + B_4 P_{it} + B_5 P_{jt} + B_6 W_{ijt} + e_{ijt} \dots 2$$

أذ ان :

M_{ij}: استيرادات العراق من ايران.

Y_{it} :الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للعراق (بالأسعار الثابتة لسنة 2010) في السنة t .

Y_{jt}:الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لايران في السنة t (بالأسعار الثابتة لسنة 2010).

P_{it}:عدد سكان العراق في السنة t. P_{jt}: عدد سكان ايران في السنة t .

D_{ijt}: تكاليف النقل بين العراق وايران في السنة t .

W_{ijt}: المسافة الاقتصادية (الفرق بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي) بين العراق وايران .

e_{ijt}: حد الخطأ العشوائي والذي يعبر على اثر المتغيرات الاخرى التي لم تدخل في النموذج والاخطاء الخاصة بالقياس وجمع المعلومات ، مع افتراض ان قيمهُ موزعة توزيعا طبيعيا بتوقع مساوي للصفر وتباين ثابت .

i : العراق . j: ايران

وتم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحديد اثر المتغيرات المفسرة على التدفقات التجارية بين العراق وايران وذلك بالاعتماد على برنامج Eviews 9 باستخدام طريقة المربعات الصغرى في عملية تقدير نموذج الجاذبية اعلاه .

وحيث ان المتغيرات والنموذج في صيغته الخطية فان المعالم الجزئية (B_i) تعبر عن الميول الحدية لاستيرادات العراق من ايران بالنسبة للمتغيرات التفسيرية .

والجدول (8) يتضمن البيانات المستخدمة في تقدير نموذج الجاذبية القياسي .

الجدول(8)

اهم المؤشرات الاقتصادية للعراق وايران المستخدمة في تقدير النموذج القياسي

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للعراق Y_{it} (مليون دولار)	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لايران Y_{jt} (مليون دولار)	عدد سكان العراق P_{it} (نسمة)	عدد سكان ايران P_{jt} (نسمة)	تكاليف النقل $^*D_{ij}$ (دولار لكل 100 طن)	المسافة الاقتصادية W_{ij} (دولار)
2001	103939.30	316689	23565413	67094414	1968.744	-309.241
2002	96767.26	342273	24251649	67983330	2086.869	-1044.54
2003	64736.49	371843	24939299	68812713	2212.081	-2807.95
2004	99796.33	387969	25627626	69617100	2344.806	-1678.81
2005	104188.00	400345	26316609	70421811	2485.494	-1725.94
2006	114771.60	420361	27008426	71227880	2634.624	-1652.17
2007	116352.70	454645	27697912	72031103	2792.701	-2111.02
2008	125926.30	455785	28390433	72845542	2960.263	-1821.36
2009	130181.80	460377	29111417	73687565	3137.879	-1775.85
2010	138516.70	487069	29894652	74567511	3326.152	-1898.43
2011	148969.80	499956	30762701	75491582	3525.721	-1780.13
2012	169730.90	462736	31727053	76453574	3737.264	-702.795
2013	180885.90	461838	32776571	77435384	3961.500	-445.422
2014	182152.10	483098	33883145	78411092	4199.190	-785.212
2015	190895.40	476718	35006080	79360487	4451.141	-553.798
2016	211893.90	540581	36115649	80277428	4718.210	-866.819

المصدر : مجموعة البنك الدولي http://www.albankaldawli.org

*: تم احتساب تكاليف النقل وفق المعادلة الاتية : تكاليف النقل للسنة الأولى = المسافة × 2.8 دولار

تكاليف النقل للسنة الثانية = تكاليف النقل للسنة الأولى × 1.06 ويتبع نفس الخطوات للسنوات الاخرى .

ويشار ايضا الى انه تم اجراء اختبارات الاستقرارية لمتغيرات النموذج لتلافي حدوث مشكلة الانحدار الزائف في تقدير النموذج ، وتراوحت الاستقرارية بين المستوى والفرق الاول والثاني للمتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة .

ثالثا :نتائج قياس وتحليل العوامل المؤثرة في تجارة العراق الخارجية مع ايران .

يوضح الجدول (9) ادناه مخرجات نموذج الجاذبية القياسي لاستيرادات العراق من ايران

الجدول(9)

نتائج تقدير نموذج الجاذبية القياسي لاستيرادات العراق من ايران

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Constant	-44624.18	35045.39	-1.273325	0.2348
Y_{it}	-0.231760	0.128930	-1.797570	0.1058
Y_{jt}	0.068877	0.041431	1.662428	0.1308
D_{ij}	11.09468	4.746251	2.337567	0.0442
P_{it}	-0.002895	0.001857	-1.559029	0.1534
P_{jt}	0.001359	0.000900	1.510692	0.1652
W_{ij}	5.814308	3.288872	1.767873	0.1109

R-squared	0.976257	Mean dependent var	3334.319
Adjusted R-squared	0.960429	S.D. dependent var	2358.437
S.E. of regression	469.1515	Akaike info criterion	15.43936
Sum squared resid	1980928..	Schwarz criterion	15.77737
Log likelihood	-116.5149	Hannan-Quinn criter.	15.45667
F-statistic	61.67748	Durbin-Watson stat	2.365336
Prob(F-statistic)	0.000001		

المصدر : من اعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ ان متغير عدد سكان العراق (P_{it}) ومتغير عدد سكان ايران (P_{jt}) غير معنويين من الناحية الاحصائية اذ بلغت القيمة الاحتمالية لهما (p-value =0.1534) و(p-value =0.1652) على التوالي وهي اكبر من 5% وحسب هذه النتيجة فان هذ المتغيرين(P_{it}) و (P_{jt}) لا يؤثران في استيرادات العراق من ايران وبإعادة عملية تقدير النموذج بالحذف التدريجي للمتغيرات غير المعنوية نحصل على النتائج التالية .

الجدول(10)

نتائج تقدير نموذج الجاذبية القياسي لاستيرادات العراق من ايران بعد حذف المتغيرات غير المعنوية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Constant	-12442.80	1690.244	-7.361538	0.0000
Y_{it}	-0.386342	0.085907	-4.497215	0.0009
Y_{jt}	0.121273	0.024767	4.896635	0.0005
D_{ij}	7.800242	1.514896	5.149027	0.0003
W_{ij}	9.866416	2.145291	4.599104	0.0008

R-squared	0.969065	Mean dependent var	3334.319
Adjusted R-squared	0.957816	S.D. dependent var	2358.437
S.E. of regression	484.3935	Akaike info criterion	15.45398
Sum squared resid	2581007.	Schwarz criterion	15.69541
Log likelihood	-118.6318	Hannan-Quinn criter.	15.46634
F-statistic	86.14620	Durbin-Watson stat	2.266101
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

من نتائج التقدير في الجدول اعلاه فان الصيغة التقديرية لنموذج الجاذبية القياسي لاستيرادات العراق من ايران ستأخذ الشكل الاتي :

$$M_{ij} = -12442.8 - 0.386342Y_{it} + 0.121273Y_{jt} + 7.800242D_{ij} + 9.866416W_{ij}$$

– تقييم نتائج النموذج المقدر احصائيا .

فيما يتعلق بالمؤشرات الاحصائية يلاحظ سلامة النموذج المقدر احصائيا بشكل عام ويتضح ذلك من خلال المؤشرات التالية الواردة في الجدول (10) :

- ان المتغيرات المستقلة (Y_{it} ، Y_{jt} ، D_{ij} ، w_{ij})كانت معنوية حسب اختبار (t) وتؤثر في استيرادات العراق من ايران .
- قيمة معامل التحديد المصحح (Adj R-squared = 0.9578) وتعني ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (95.78%) من التباين في المتغير التابع وهو الاستيرادات العراقية من ايران ، وهي تعبر عن القوة التفسيرية العالية للنموذج المقدر .
- بلغت قيمة احصاءة (F) 86.146 بقيمة احتمالية (prob-F=0.000000) وهي اقل من1% وبالتالي ترفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وبالتالي توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين استيرادات العراق من ايران والمتغيرات المستقلة ، مما يؤكد معنوية النموذج المقدر ككل .

-تقييم نتائج النموذج المقدر قياسياً :

للتأكد من جودة النموذج المقدر في قياس وتحليل العوامل المؤثرة في استيرادات العراق من ايران تم اجراء الاختبارات التشخيصية او ما تسمى باختبارات ملائمة النموذج المقدر Diagonstic checking test الاتية :

1-اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (JB) :

يتضح من الشكل البياني (2) ادناه قبول فرضية العدم القائلة بان الاخطاء العشوائية تتوزع توزيعا طبيعيا في الانموذج المقدر حيث بلغت قيمة احصاءة اختبار (Jarque-Bera =0.7908) بقيمة احتمالية (prob.=0.6733) .

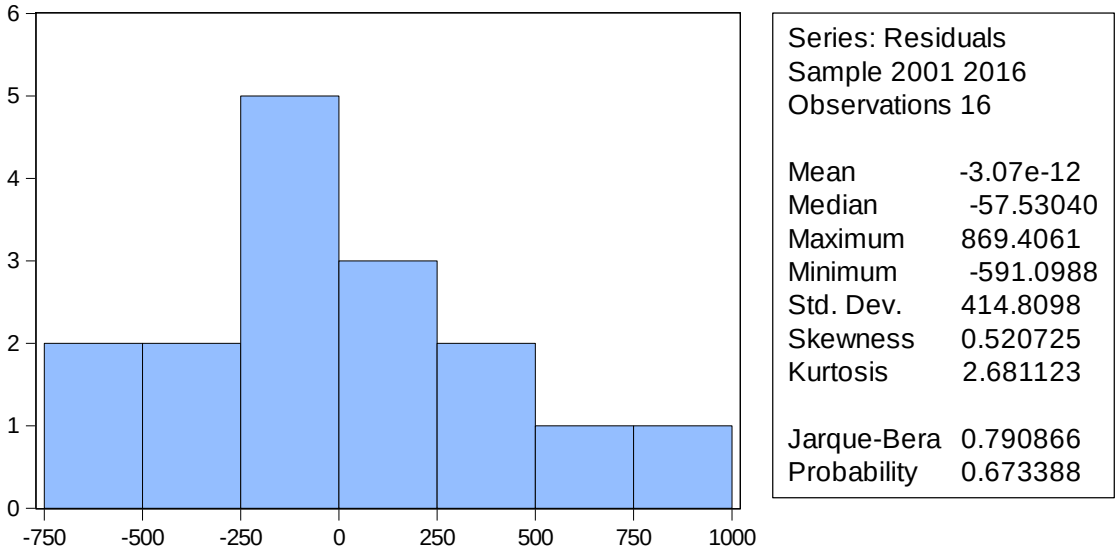

الشكل (2) : التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر .

المصدر : من اعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

2- اختبار تجانس تباين الاخطاء المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH):

يلاحظ من الجدول (11) ان قيمة احصاءة (F) المحسوبة بلغت (0.0247) عند مستوى احتمالية (pro: 0.8774) وهذا يعني قبول فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في الانموذج المقدر.

الجدول (11)

اختبار تجانس تباين الاخطاء (ARCH)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.024749	Prob. F(1,13)	0.8774
Obs*R-squared	0.028502	Prob. Chi-Square(1)	0.8659

المصدر : من اعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

3-اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation) :

لاختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الاخطاء العشوائية استخدمنا احصائية دربن واتسن (D-W) حيث ان القيمة المقدرة والبالغة (2.266) تنتمي الى مجال عدم وجود ارتباط ذاتي مما يشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الاولى ، كما يبين اختبار breusch-godfry للارتباط الذاتي فقيمة احصاءة (F) المحسوبة بلغت (0.97) بقيمة احتمالية (0.415) ، وعليه نقبل فرضية العدم(H_0 :ρ=0) القائلة بخلو الانموذج المقدر من مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي ، وكما مبين في الجدول (12) ادناه.

جدول(12)

اختبار الارتباط الذاتي (BGLM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.970887	Prob. F(1,13)	0.4151
Obs*R-squared	2.839428	Prob. Chi-Square(1)	0.2418

المصدر : من اعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9.

4-اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج المقدر :

لاختبار مدى استقرارية معاملات النموذج المقدر تم استخدام اختبار مجموع المربعات التراكمي للبواقي الراجعة (cusum of squares) ويتضح من الشكل البياني (3) ادناه ان اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي الراجعة لهذا النموذج يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%) مما يشير الى ان هناك استقراراً وانسجاماً في تقديرات النموذج ، اي ان المعاملات المقدرة مستقرة هيكليا خلال المدة الزمنية (2001-2016) .

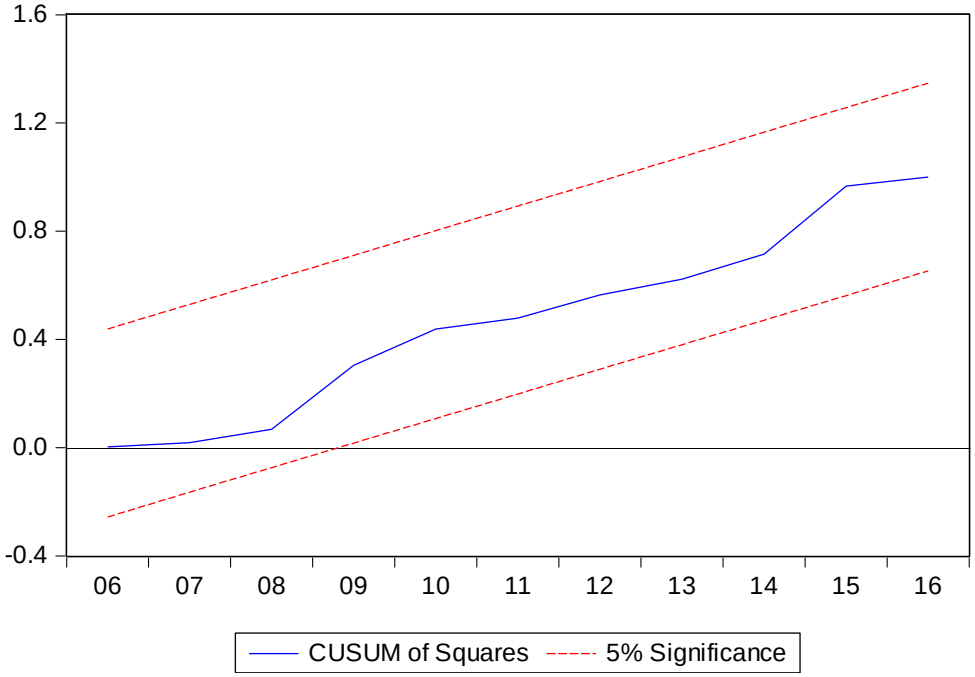

الشكل (3) : اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج المقدر .

المصدر : من اعداد الباحث بناء على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9.

-تقييم نتائج النموذج المقدر اقتصاديا :

تشير نتائج تقدير النموذج القياسي الواردة في الجدول (10) الى ان متغيرات الجاذبية المتمثلة بالناتج المحلي الاجمالي الحقيقي العراقي(Y_{it}) ، الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي الايراني(Y_{jt}) ، تكاليف النقل (D_{ij}) والمسافة الاقتصادية (W_{ij}) تؤثر على تدفقات السلع الواردة الى العراق من ايران (استيرادات العراق من ايران) خلال المدة (2001 -2016) ويستدل منه ما يلي :

- وجود علاقة عكسية (سلبية) بين استيرادات العراق من ايران (M_{ij}) والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للعراق ، وجاءت هذه النتيجة غير متفقة ومنطق النظرية الاقتصادية وفرضية البحث ومع العديد من الدراسات التي استخدمت هذا النموذج لدراسة التدفقات التجارية بين الدول ، وهذا يعني ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للعراق بمقدار دولار واحد (وحدة واحدة) يؤدي الى انخفاض استيرادات العراق من ايران بمقدار (0.386342) دولار مع ثبات اثر المتغيرات الاخرى .
- وجود علاقة طردية (ايجابية) بين استيرادات العراق من ايران (M_{ij}) والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لإيران (Y_{ij}) وهذه النتيجة متفقة ومنطق النظرية الاقتصادية وفرضية البحث ومع العديد من الدراسات السابقة التي استخدمت هذا النموذج (الجاذبية) لدراسة التدفقات التجارية بين الدول ، وهذا يعني ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لإيران بمقدار (1000) دولار يؤدي الى زيادة قيمة استيرادات العراق من ايران (M_{ij}) بمقدار (121.273) دولار .
- هناك علاقة طردية بين المسافة وتدفق السلع من ايران الى العراق (M_{ij}) .

فالمسافة تعد مؤشرا هاما في تحديد تكاليف النقل ، فكلما كانت المسافة بين الدول كبيرة كلما ارتفعت تكاليف النقل مما يؤدي الى ارتفاع اسعار السلع المستوردة وبالتالي انخفاض حجم التدفق السلعي. وتشير النتائج الى ان زيادة تكاليف النقل بنسبة (1%) يؤدي الى زيادة استيرادات العراق من ايران (M_{ij}) بمقدار (7.800242) دولار وجاءت هذه النتيجة مخالفة لمنطق النظرية الاقتصادية وافتراضات نموذج الجاذبية وفرضية البحث والتي تشير الى وجود علاقة عكسية بين الاستيرادات وتكاليف النقل.

- هناك علاقة طردية بين المسافة الاقتصادية (W_{ij}) – والتي تمثل الفرق بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للبلدين العراق وايران – واستيرادات العراق من ايران (M_{ij}) وهذا يعني انه كلما زاد مؤشر المسافة الاقتصادية بين البلدين بمقدار (1000) دولار ازدادت قيمة استيرادات العراق من ايران بمقدار (9866.416) دولار وجاءت هذه النتيجة متفقة ومنطق النظرية الاقتصادية وفرضية البحث ومع العديد من الدراسات السابقة التي استخدمت نموذج الجاذبية لدراسة التدفقات التجارية بين الدول.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجـات :

1. بلغ معدل النمو المركب لاستيرادات العراق من ايران (24.64)% خلال مدة البحث (2001–2016) ، في حين بلغ معدل النمو المركب لصادرات العراق الى ايران (4.56) % خلال المدة نفسها . وبلغ متوسط نسبة استيرادات العراق من ايران الى اجمالي الاستيرادات العراقية (9.986)% للمدة (2001 – 2016) ، مما يشير الى اهمية قياس وتحليل العوامل المؤثرة في تجارة العراق الخارجية مع ايران .
2. اثبتت نتائج تقدير نموذج الجاذبية وجود علاقة طردية (ايجابية) معنوية بين القيمة الحقيقية لاستيرادات العراق من ايران وتكاليف النقل ، على النقيض من افتراضات نموذج الجاذبية والدراسات القياسية السابقة لبلدان اخرى التي تفترض وجود علاقة عكسية ، ويرجع السبب في ذلك الى ان زيادة تكاليف النقل للوحدة الواحدة يصاحبه زيادة في عدد الوحدات المستوردة بسبب زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وعدم فرض التعرفة الكمركية على استيراد السلع والبضائع والظروف الامنية والاقتصادية التي يعيشها العراق خلال الفترة قيد البحث .
3. اظهرت نتائج القياس والتحليل وجود علاقة طردية ومعنوية بين استيرادات العراق من ايران (M_{ij}) وكل من مؤشر المسافة الاقتصادية بين البلدين (W_{ij}) وتكاليف النقل (D_{ij}) ومتغير الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لإيران(Y_{ij}) وعكسية ومعنوية مع الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للاقتصاد العراقي .
4. اظهر متغيرا عدد سكان ايران والعراق عدم معنويتهما من حيث تأثيرهما على التجارة البينية ، فالمتغيران كانا غير معنويين في النموذج .
5. اظهر متغير الناتج المحلي الاجمالي الايراني ايجابيته وهذا موافق لفروض نموذج الجاذبية وفرضية البحث من حيث معنوية الناتج المحلي الاجمالي للبلدين بالاضافة الى ايجابيته حيث كلما زاد الناتج المحلي الاجمالي يفترض زيادة التدفقات السلعية بين البلدين المتاجرين ،كما اظهر متغير المسافة الاقتصادية في نموذج الجاذبية بين العراق وايران ايجابيته .

ثانيا : التوصيات :

1. ايجاد سياسات اقتصادية و تجارية تعمل على تشجيع ودعم المنتج المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيرادات واشاعة ثقافة ترشيد الاستهلاك لتصحيح التشوه الحاصل في هيكل الاقتصاد العراقي وتقليص الفجوة بين الصادرات والاستيرادات .
2. تفعيل جسور التواصل بين الوزارات المعنية والجامعات العراقية ومراكز الابحاث المتخصصة في المجال الاقتصادي والتجاري من خلال طرح المشاكل الاقتصادية والتجارية على الاساتذة والمختصين والطلبة الخريجين للتوصل الى اقرار سياسات تجارية ومنهجية اقتصادية تساعد على بناء اقتصاد قوي متنوع يصمد في مواجهة الصدمات الخارجية .

3. إيجاد السبل الكفيلة لتخفيض تكاليف النقل ما بين العراق وايران من خلال ايجاد وسائل نقل متطورة وذات سعات كبيرة بما يقلل كلفة نقل الوحدة الواحدة مِمَّا سيعزز التجارة بين العراق وهذه الدولة.
4. التركيز على الصناعات التصديرية التي يملك العراق ميزة نسبية تنافسية في انتاجها وتصديرها ، وبما ان العراق احد الدول النفطية فيمكنه التركيز على الصناعات البتروكيمياوية والصناعات الاخرى ذات العلاقة بالقطاع النفطي والتي قد تكون الخيار الاقرب لتنمية الصادرات ، فضلا عن تشجيع القطاعات الانتاجية التي يمتلك فيها الاقتصاد العراق ميزه تمكنه من التطور والاتساع وتحقيق التنمية الاقتصادية .
5. الاهتمام بالقطاع الزراعي من خلال اتباع سياسات كفيلة بتنمية هذا القطاع الحيوي ذلك ان نسبة كبيرة من استيرادات العراق هي سلع غذائية .
6. عقد الاتفاقيات التجارية بين العراق وايران والدول الاخرى ، الامر الذي يساعد السلع المحلية على المنافسة في الاسواق الخارجية .
7. اعادة الحياة الى القطاع الصناعي المحلي الحكومي والخاص عن طريق قيام الدولة بشراء خطوط انتاج حديثة وتحديث الموجود منها والتوسع واضافة وحدات انتاجية جديدة ، بالإضافة الى تقديم قروض ميسرة للقطاع الصناعي الخاص لأنشاء معامل ومصانع لإنتاج السلع المستوردة حاليا والتي من الممكن تصنيعها محليا ، ويفضل البدء بالصناعات الغذائية والسلع الاستهلاكية الكهربائية منها .
8. انشاء مصافي للنفط الخام ،لإنتاج المنتجات النفطية التي تستورد حاليا وتكلف الدولة مبالغ هائلة ،والتي من الممكن استثمارها في مصنع للبتروكيمياويات وتطويره واضافة وحدات جديدة لتغطية الطلب المحلي من منتجاته .
9. فرض التعرفة الكمركية على السلع المستوردة الكمالية وغير الضرورية من اجل دعم وتشجيع المنتج المحلي .

المصادر :

1. الشجيري ، فايق حسن (2015) ، **العلاقات الاقتصادية العراقية –الايرانية بين اسس التعاون ومحدداته** ، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية ،الاصدار(28–29) ، العراق .
2. الصوص ، نداء محمد(2008) ، **التجارة الخارجية** ، الطبعة الاولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع، الاردن
3. العبادلة ، محمد علي (2015) ،**محددات تدفق التجارة الخارجية لفلسطين(نموذج الجاذبية 1995–2013)** ،رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ، فلسطين .
4. العصار ، رشاد واخرون (2000) ، **التجارة الخارجية** ، الطبعة الاولى ، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الاردن .
5. بريهي .فارس كريم ،كشيش، ميس عبد الامير (2017)،**الاختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة (1994–2014)**،مجلة العلوم الادارية والاقتصادية ،العدد(101)، المجلد (23) العراق .
6. رشيد ، هبة سعد (2015) ،**تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (–2012 1980)** ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد، بغداد .
7. رشيدات ، الاء واخرون (2010) ، **دراسة تطبيقية لمحددات تدفق الصادرات السياحية باستخدام نموذج الجاذبية (حالة الاردن) (1976–2004)**،ابحاث اليرموك سلسلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية ،مجلد (26) ، عدد (4) ، الاردن.
8. زيني ،محمد علي(2009)، **الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر**، جعفر العصامي للطباعة الفنية ، دار الملاك للفنون والاداب والنشر ، الطبعة الثانية ، العراق .
9. سلمان ، مروة خضير(2015) ، **التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام الى(WTO)** ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، بغداد .
10. عبد الحافظ ،محمود(2010) ،**الاقتصاد الدولي والتجارة الخارجية** ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ،الاسكندرية
11. عبد الرضا، نبيل جعفر(2000) ، **اثر الصادرات في النمو الاقتصادي في ايران**، مجلة دراسات ايرانية جامعة البصرة،العدد (3–5)، العراق.
12. مصحب ، جاسم محمد(2006)، **دراسة وتحليل متغيرات التبادل الدولي لكتلتي النافتا واليورو باستخدام نموذج الجذب** ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ،كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، بغداد.
13. معلة، حالوب كاظم(2014) ،**فجوة التجارة الخارجية ودرجة انكشاف الاقتصاد العراقي** ،مجلة الادارة والاقتصاد ،الجامعة المستنصرية،العدد 100، العراق .
14. منصور، جاسم محمد(2013)، **التجارة الدولية**، الطبعة الاولى ، دار زهران للطباعة والنشر، الاردن
15. هاشم ،حسين علي(2012)، **واقع وامكانية ديمومة القطاعات الرائدة في الاقتصاد الايراني** ، مجلة دراسات ايرانية ، العدد (15)، العراق .

15.وزارة التجارة العراقية ،**الاتفاقيات التجارية بين العراق وايران** (2014) ،دائرة العلاقات الاقتصادية التجارية ،العراق.

16.وزارة التخطيط ، **نشرات متفرقة للمدة (2001-2016)** ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، بغداد .

17.ياس ،اسماء خضير (2013) ، **تحليل معدلات التضخم في العراق للفترة (2000- 2010)**،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد السادس والثلاثون ، العراق .

18.مجموعة البنك الدولي http://www.albankaldawli.org/